المعي فتح العين فيكون كسر الدال هنا سماعيا ذلك الخ فعفو لدينا
محذوف وهو ذلك ومرجع الاشارة بحجب الاخوة بالبنين وبالاب وقوله
في معنى في للسببية وما اسم موصول اي لسبب معنى اللفظ الذي
ورد في القرآن وقوله او كما رويناه او ما نافية خلو بجوز الجمع وكذا او
التي بعد اذ الواقع ان هذا المعنى هو المروي عن سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعن الفقهاء وعن القرآن على ما اولت به الاية فان الكلالة اي
الوارثة في بني النسا اولها واخرها اي وقد ثبت انه لا ميراث
للاخوة الا بعد فقد البنين والاب قال الخ هذه رواية وتقدم
بروايتين اخريين وما قال بقي قلاولي او تهو للاولي وفي رواية
رابعة قال بقت الورثة اي على الخ اي فكيف استفهام في محل نصب
على الحال مقدما على عامله وهي كان التامة بمعنى وجد قال والواو
فاعل سيان خبر مقدم والجمع وما عطف عليه مبتدا موخر
والوجدان ضبطه العلامة الحفني بكسر الواو وحكم بتبدوره ووجهه
بان فعلان لم يقس جمعا الا لما كان على فعل كصرد او فعال كغراب
ولم يحفظ جمعا لما كان على وزن فاعل كواحد ورد عليه تلميذه العلامة
السجاعي بان الموجود في كتب اللغة ضبطه بالضم جمعا لواحد وكثرته لم يبق
على جمعيته بل اريد من الواحد لمقابلته بالجمع واستعمال الجمع في المفرد مجاز
مرسل اذ المفرد جزء الجمع الاشقا وتزيد الاخوة للاب على الاشقا في الحجب نجبهم
بهم وزيادة بالجراي وذي زيادة اذ الحاجب انما هو الزائد لا =
الزيادة ويصح نصبه على انه مفعول معه لاية الكلالة الاولى اذا +
حملت الاخوة فيها على اولاد الام كما قرئ بذلك او حملة الاية الثانية
على الاخوة الاشقا اولاب لكن حص الخ التخصيص في الحقيقة للمفهوم
فمفهوم الكلالة انه لو لم يكن كلالة لا ميراث للاخوة فيقتضي هذا
المفهوم ان الام تحجب الاخوة اذ مع وجودها لا كلالة من لم يخلف اصلا
ولا فرع يسقط اي من عدد الورثة متى جاز اي يستحق
ولا

ولا يتوقف السقوط على الحيازة بالفعل اذ لو وهب البنات ما يخصهن
ليقسمه الورثة لكان الحكم كذلك حيث قال الاولى حذفه اذ قوله للبنت
مقول القول المجرور بالمضاف الذي هو مفهوم وللمفهوم الدال
هو مفهوم تكملة الثلثين اذ يقتضي انه اذا كمل الثلثان بغير بنت
الابن سقطت في الاصل اي اصل اللغة وقوله او السنة اولشريع
الخلاف بين اللغويين والمراد بالفقهي هنا المتامل للخطاب
وهو من له تثبت في الفرايض شابا ام لا ستحيا ام لا وقيد اشارة
الى انه ينبغي للانسان صرف زمن الشبوبة في طلب العلم وكونه مستحيا
لاحتياجها اليه انما احتاجت لانها لم تفصل لها في الثلثين شي
خلافا لابن مسعود حال من الواو في ذكروا اي ذكروا ذلك حالة كونهم
مخالفين لابن مسعود وفي المسئلة مقالات ثلاث المقالة الاولى ما ذكرها
المصنف وهي التي جمهور الصحابة والائمة المقالة الثانية لابن مسعود قائله
يخص ما بقي بعد الثلثين بالذكر من اولاد الابن ولا يشرك معهن بنت الابن
كان في درجتها ام لا المقالة الثالثة للبصريين فيشركون فيما بقي بعد
الثلثين بين بنت الابن وابنها ان كان في درجتها لان كان انزل
من الجهات الجمع لما فوق الواحد اذ القرب ليس له الا جهتان
واما حال من الفرض وهو موكد اذ لا تستحق البنات الا كذلك ويحتمل
ان تكون الحال للنا ويكون احترز به عما لو جبت احدى الاختين
بالوسط وان احتاجت اي لسبب الهام لم يفصل لها في الثلثين شي
في ضمن الخ وذلك لان قوله او فوقه صادق بصورتين الاولى
ان يكون بن بن اخ وبنت اخ الثانية ان يكون بن اخ مع اخت ولا
يعصبها في الصورتين فالتصريح انما هو باعتبار الصورة الاخيرة
اخا ها مطلقا اي كان ابن بن للميت او كان اخا للميت المحتوم
بثبتين ساكنة فهمزة مضمومة فواو بعدها ساكنة ويصح ضم
الشين بنقل حركة الهمزة لها وحذفها للتقائها ساكنة مع الواو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)